بِنْيَةُ الظُّهُورِ

عَلي مجيد

بِنْيَةُ الظُّهُورِ

بِوَصْفِهَا شَرْطَ إِمْكَانِهِ وَتَوْلِيدِهِ

نسق فلسفي تأسيسي

تأليف

علي مجيد

بيانات الكتاب

- إسم المؤلف: علي مجيد
- إسم الكتاب: بنيةُ الظهور بوصفها شرط إمكانه وتوليده
- تصنيف الكتاب: نسق فلسفي تأسيسي
- جهة الإيداع: العراق، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، دار الكتب والوثائق، بغداد
- رقم الإيداع: (٣٩٠٢) لسنة ٢٠٢٦
- عدد الصفحات: ٦٦ صفحة
- الطبعة: الأولى، ٢٠٢٦، دار أوراق، بغداد
- الناشر: شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة

ISBN: 9789922807683

حقوق الطبع والنشر

إهداء

إلى زوجتي،

وابنتي،

وابني،

تقديرًا لحضورهم ومرافقتهم في مسار هذا العمل.

علي مجيد

كلمة المؤلف

عزيزي القارئ،

لا يقدّم هذا الكتاب معالجةً لموضوع فلسفي جزئي، ولا قراءةً نقديةً لتراث سابق، ولا بناءً تأويلياً داخل تقليد فلسفي قائم؛ بل يقدّم نسقًا فلسفيًا يتأسس حول سؤال واحد يُتابَع حتى حدوده القصوى.

وبناءً على ذلك، لا يسعى هذا الكتاب إلى استبدال الأنساق الفلسفية القائمة، ولا إلى تقديم مذهب موازٍ لها. كما لا يقوم هذا النسق على سلطة مرجعية خارجية، أو على افتراض مقدمات نهائية غير قابلة للنقاش، وإنما يتأسس على حركة انكشاف داخلية يولدها التحليل، بحيث لا تُفهم أي نتيجة إلا ضمن سياقها، ولا تُقرأ إلا بوصفها امتدادًا لما قبلها وممهدةً لما بعدها.

وقد حرصتُ قدر الإمكان على أن تبلغ اللغة من الوضوح ما يتيح للقارئ فهم المستوى الذي يفرضه التحليل؛ لأن قوة النسق لا تقوم على الغموض أو البلاغة، بل على اتساقه الداخلي وترابط مراحله. لذلك، لا يطلب هذا الكتاب من قارئه التسليم بنتائجه، بل يدعوه إلى اختبارها داخل مجالها الخاص، عبر متابعة تدرجها وفحص ترابطها الداخلي. فالمعيار في هذا العمل ليس القبول أو الرفض المسبق، بل القدرة على تتبع الضرورة كما تتكشف من داخلها.

وإذا كان لهذا المشروع من غاية، فهي لا تتمثل في إغلاق التفكير، بل في تحديد المستوى الذي يصبح فيه التفكير ممكنًا أصلًا. أما تقييم هذا العمل، من حيث مدى نجاحه في بلوغ ما يسعى إليه، فذلك يُترك للحوار الفلسفي المفتوح، وللقراءة النقدية التي لا يكتمل أي نسق فلسفي دونها.

علي مجيد

المقدمة

يبدأ الفكر دائمًا من ظهور شيء ما، إذ لا يصبح الشيء موضوعًا للتفكير إلا من حيث انكشافه بوصفه قابلًا للتعيين والفهم والدلالة. فكل معرفة، وكل سؤال، وكل تحديد لموضوع ما، يفترض قبل ذلك تحقق ظهور يجعل إمكان هذا التحديد ممكنًا أصلًا.

غير أن هذا الظهور، رغم كونه الشرط الأول لكل ما يمكن أن يتحدد في الفكر، لا يُلتفت إليه عادةً بوصفه سؤالًا قائمًا بذاته، إذ ينصرف النظر غالبًا إلى ما يظهر من موضوعات، أو إلى صور المعرفة التي تتشكل حولها، دون التوقف عند الكيفية التي يتحقق بها الظهور نفسه.

ومن هنا تنشأ المشكلة التي ينطلق منها هذا العمل: فكل بحث في الموجودات، أو المعرفة، أو الفكر، يفترض تحقق المجال الذي تنكشف داخله هذه التعيّنات، غير أن هذا المجال نفسه يبقى بحاجة إلى الكشف من حيث الكيفية التي يتحقق بها بوصفه ظهورًا. وعليه، لا يتجه هذا البحث إلى تحليل ما يظهر داخل مجالات الفكر المختلفة، بل إلى الكشف عن كيفية تحقق الظهور الذي يجعل هذه المجالات نفسها ممكنة.

ومن هنا يتحدد السؤال المركزي لهذا العمل:

«ما الذي يجعل الظهور نفسه ممكنًا؟»

إن هذا السؤال لا يبحث عن تفسير إضافي لما يظهر، بل عن كيفية تحقق المجال الذي ينكشف فيه ما يظهر بوصفه قابلًا للتعيّن والفهم؛ أي عن المستوى الذي ينتظم داخله إمكان كل ما يمكن أن يتحدد بوصفه موضوعًا للفكر.

المنهج

لا يفترض هذا النسق الظهور بوصفه معطًى مكتملًا سابقًا على التحليل، ولا بوصفه موضوعًا خارجيًا للفحص، بل يتجه إلى تحليل كيفية تحققه بوصفه ظهورًا. ويشتغل التحليل في هذا النسق على مستويين مترابطين:

أولًا: مستوى التعيّنات

يُحلل فيه كيفية تحقق الظهور من خلال تعيّناته، لا بوصفها كيانات مستقلة أو منفصلة عن تحققها، بل بوصفها الكيفيات التي ينكشف بها الظهور في تحققاته.

ثانيًا: مستوى الانتظام

يُحلل فيه انتظام الكيفيات التي يتحقق بها الظهور، لا بوصفه نظامًا مفروضًا من خارج، بل بوصفه انتظامًا ينكشف من تحقق الظهور نفسه. ولا يعني هذا التمييز فصلًا بين التعيّنات وانتظامها، بل اختلافًا في جهة التحليل.

ومن ثم لا يُستخدم المنهج بوصفه أداةً خارجية عن الظهور، بل بوصفه أداةً تحليليةً تعمل داخل المجال الذي تحلله، للكشف عن كيفية تحققه وانتظامه بهذه الكيفية.

التمهيد

إذا كان كل ما يمكن أن يتحدد للفكر لا يحضر إلا من خلال ظهوره، فإن السؤال عن الظهور لا يكون سؤالًا إضافيًا إلى جانب الأسئلة التي يتناولها الفكر، بل يصبح سؤالًا يتعلق بشرط إمكانها جميعًا.

فكل بحث في أي موضوع، مهما اختلف مجاله، لا يبدأ من موضوع مكتمل ومستقل، بل من تحقق يجعل هذا الموضوع قابلًا للظهور أصلًا. ولذلك فإن كل تحليل لما يظهر يفترض ضمنًا تحقق مجال الظهور الذي يكون الموضوع داخله ممكنًا بوصفه ظاهرًا من خلاله.

غير أن هذا الافتراض لا يمكن أن يبقى خارج دائرة السؤال؛ لأن الاقتصار على تحليل ما يظهر يعني الانشغال بما تحقق داخل المجال، دون الكشف عن الكيفية التي يتحقق بها مجال الظهور نفسه بوصفه المجال الذي يجعل ظهور الموضوعات ممكنًا.

ومن هنا لا تنشأ المشكلة من غياب تفسير لبعض الموضوعات، ولا من نقص في تحليل مجالات معرفية معينة، بل من كيفية تحقق مجال الظهور نفسه بوصفه مجال تحقق ظهور الموضوعات.

ولهذا يصبح الانتقال إلى سؤال الظهور انتقالًا ضروريًا؛ إذ لا يتعلق الأمر بالبحث عن موضوع جديد داخل الفكر، بل بالكشف عن المستوى الذي لا يمكن لأي موضوع أن يتحدد إلا من خلاله.

غير أن هذا الكشف لا يمكن أن ينطلق من افتراض شيء سابق على الظهور أو منفصل عنه؛ لأن كل تحديد لهذا الشرط يفترض مسبقًا تحقق المجال الذي يجعل التحديد نفسه ممكنًا. ومن ثم لا يكون المطلوب إضافة أصل خارجي يفسر الظهور، بل الكشف عن الكيفية التي يصبح بها الظهور ممكنًا.

وعلى هذا الأساس يتحدد مسار البحث في ضرورة الانتقال إلى تحليل الظهور بوصفه المجال الذي يجعل إمكان كل تحديد فكري ممكنًا، وهو ما يقتضي البدء بالكشف عن الظهور نفسه بوصفه الحد الذي يقوم عليه إمكان ما يظهر.

ومن هنا يبدأ الفصل الأول بتحليل الظهور بوصفه الحد التأسيسي الذي يتحقق موضوع الفكر من خلال مجاله، لا بوصفه حداً مفترضاً أو معطىً أولياً، وإنما بتحليله وتفكيك كيفية تحققه.

الفصل الأول

الظهور

مدخل

بعد أن انتهى التمهيد إلى أن السؤال المؤسس لهذا النسق لا يتعلق بما يظهر، بل بما يجعل الظهور نفسه ممكنًا، يبدأ هذا الفصل بتحليل الظهور بوصفه المجال البنيوي الذي ينعقد داخله إمكان تحقق أي موضوع للفكر.

ولا يتجه البحث هنا إلى تفسير الموجودات، أو تحليل المعارف، أو بيان شروطها الخاصة، بل إلى الكشف عن البنية التي بها يصبح كل ما يمكن أن يكون موضوعًا للفكر قابلًا للظهور أصلًا.

ولهذا ينتظم الفصل في مسار متدرج يبدأ بتثبيت المجال البنيوي للظهور، ثم تحليل كيفية تحققه، وانتظام وجوهه، ووحدة هذا التحقق، ثم الكشف عن بنيته الداخلية.

1.1 الحد التأسيسي للظهور

إن اتخاذ مجال الظهور حدًا تأسيسيًا أولًا يقتضي بيان طبيعته، إذ لا يمكن أخذه بوصفه معطًى مستقلًا سابقًا عليه، ولا بوصفه أمرًا يطرأ على ما ينعقد انكشافه بمعزل عنه. فما يُفترض سابقًا على الظهور لا يمكن أن ينعقد إلا داخل المجال الذي يجعل إمكان انكشافه قائمًا؛ لذلك لا يكون الظهور نتيجةً لتحقق يسبقه، بل المجال الذي ينفتح فيه إمكان تحقق ما يمكن أن ينكشف.

وهذا لا يعني أن الظهور يدل على مجرد حضورٍ قائم بذاته، ولا على انتقال ما ينكشف من حال إلى حال، ولا على أمر يلحق بتحقق مكتمل، ولا على فعل صادر عن جهة مغايرة له، وإنما ينكشف بوصفه المجال البنيوي الذي ينعقد داخله إمكان تحقق ما ينكشف من جهة انكشافه.

وبذلك يتحدد المدخل التأسيسي الأول: فالظهور ليس موضوعًا من موضوعات الفكر، بل المجال البنيوي الذي ينعقد داخله إمكان انكشاف الموضوع نفسه، ومن هذا الحد يبدأ الكشف عن كيفية تحقق الظهور داخل هذا المجال.

2.1 تحقق مجال الظهور وانكشاف وجوهه

بعد تثبيت مجال الظهور بوصفه الحد التأسيسي للتحليل، يتجه البحث إلى جعل هذا المجال نفسه موضوعًا للكشف، من خلال بيان كيفية انكشاف تحققه والجهات التي ينكشف بها بوصفه مجالًا للظهور.

فمجال الظهور لا يُؤخذ بوصفه حيزًا مستقلًا قائمًا بذاته، ولا بوصفه إطارًا سابقًا على تحققه، بل ينكشف من خلال وجوه انكشاف معرفية تتحدد بها جهات تحققه، كالتعيين، والتمييز، والتحديد، والعلاقة، والتصنيف، والتفسير، والحكم، والإثبات، والنفي، وما يتصل بذلك من جهات الفهم والمعنى والدلالة.

ولا تمثل هذه الوجوه أجزاءً مستقلة يتكون منها مجال الظهور، ولا شروطًا منفصلة سابقة عليه، ولا أفعالًا تطرأ عليه من الخارج، بل هي جهات ينكشف بها تحقق المجال نفسه، بحيث يكشف كل وجه منها كيفية مخصوصة من كيفية انكشافه دون أن ينفصل عن وحدة تحققه.

ولا يعني تعلق هذه الوجوه بما ينكشف بها افتراض ما هو متحقق بوصفه معطى سابقًا على انكشافه، إذ إن مجرد القول بما يكون قابلًا للتعيين أو التمييز أو التحديد أو الحكم أو الإثبات أو النفي أو العلاقة أو المقارنة، لا ينفصل عن هذه الوجوه نفسها، لأن تحديد ما يوصف بهذه القابلية وتمييزه وإدراجه في مجال الظهور لا ينكشف إلا من خلال الجهات التي بها يتحقق هذا الانكشاف.

فما يوصف بأنه قابل للتعيين لا ينكشف بهذه القابلية إلا من خلال تحققه بوصفه معيناً، كما أن ما يوصف بأنه قابل للتمييز أو التحديد أو سائر جهات الانكشاف لا ينكشف بهذا الوصف إلا من خلال تحقق الوجه الذي يمنحه جهة ظهوره. ومن ثم، فإن القابلية لا تكون وصفًا سابقًا مكتملًا لما ينكشف، ولا جهة قائمة بمعزل عن وجوه الانكشاف، بل لا تتحقق بوصفها قابلية إلا من خلال تحقق وجوه الانكشاف نفسها.

كما أن تعدد هذه الوجوه لا يدل على تعدد في أصل مجال الظهور، ولا على ترتيب عددي أو تعاقب زماني في تحققه، بل يكشف عن تعدد جهات التحليل التي ينكشف بها المجال. وهذا التعدد لا يعني حصر تحقق المجال في الوجوه المذكورة، وإنما يمثل ما ينكشف بالتحليل من جهات معرفية؛ وكل ما يثبت بالتحليل بوصفه جهة معرفية داخلة في انكشاف مجال الظهور يندرج ضمن هذا الكشف.

ومن ثم، فإن هذه الوجوه لا تقوم بوصفها كليات مستقلة مكتفية بذاتها، ولا بوصف بعضها مولدًا لبعضها الآخر، بل بوصفها جهات متعلقة بتحقق واحد ينكشف من خلالها.

وبذلك يتحدد أن مجال الظهور لا ينكشف من خلال جهة واحدة مكتفية بذاتها، ولا من خلال وجوه منفصلة عن تحققها، بل من خلال جهات متعددة ينكشف بها تحقق واحد، بحيث يكون كل وجه منها جهة مخصوصة من جهات هذا الانكشاف.

ومن هنا، ينتقل التحليل من بيان هذه الوجوه إلى الكشف عن كيفية انتظامها داخل هذا التحقق الواحد.

3.1 انكشاف انتظام وجوه تحقق مجال الظهور

بعد انكشاف وجوه تحقق مجال الظهور، يتجه التحليل إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التي تنتظم بها هذه الوجوه من حيث تحقق المجال نفسه؛ إذ لا يكفي بيان تعدد جهات انكشافه، بل يلزم الكشف عما يجعل كل وجه منها متحققًا بوصفه وجهًا مخصوصًا لتحقق مجال الظهور من جهته الخاصة، دون أن يكون مستقلًا في إمكانه عن النظام الذي يجعله كذلك.

فوجوه تحقق مجال الظهور لا تقوم بوصفها جهات مستقلة مكتفية بذاتها، ولا بوصفها عناصر متجاورة يجمع بينها مجرد الاقتران؛ لأن تحقق كل وجه منها لا يتحدد إلا من خلال انتظامه مع سائر الوجوه التي تجعل إمكانه ووظيفته ومعناه ممكنًا.

فالتعيين، بما هو تعيين، لا يقوم بوصفه فعلًا مكتفياً بذاته؛ إذ لا يتحقق بوصفه تعييناً إلا من حيث ينكشف بوصفه وجهًا من وجوه تحقق مجال الظهور، وهذا الانكشاف لا يستقيم إلا ضمن انتظام يجعله قابلًا للتمييز والتحديد والعلاقة والحكم والإثبات والنفي والمقارنة وسائر جهات الانكشاف التي يتحدد بها معنى التعيين بوصفه وظيفة مخصوصة.

وكذلك التمييز، بما هو تمييز، لا يتحقق بوصفه وجهًا مستقلًا، إذ لا يكون ما يتميز متميزًا إلا من حيث يكون متعينًا ومحددًا وقابلًا للعلاقة والمقارنة والحكم والإثبات والنفي، بحيث لا يستمد التمييز معناه من ذاته، بل من موقعه داخل النظام الذي يجعل تحققه بوصفه تمييزًا ممكنًا.

وكذلك التحديد، بما هو تحديد، لا يتحقق إلا ضمن انتظام يجعل ما يتحدد متعينًا ومميزًا وقابلًا لتعلق الحكم به، إذ لا يكون المحدد محددًا إلا من حيث ينكشف بوصفه وجهًا من وجوه تحقق المجال، ضمن انتظام يمنح تحديده معناه ووظيفته.

وكذلك الحكم، بما هو حكم، لا يقوم مستقلًا عن سائر الوجوه، إذ لا يتحقق الحكم إلا من حيث يتعلق بما هو متعين ومميز ومحدد وقابل للإثبات أو النفي، فلا يكون الحكم وجهًا قائمًا بذاته، بل جهة من جهات تحقق المجال ضمن النظام الواحد.

وكذلك الإثبات والنفي لا يتحققان إلا ضمن انتظام يجعل ما يثبت أو ينفى قابلًا للتعيين والتمييز والتحديد والحكم، فالإثبات لا يستقل عن الوجوه التي تجعل ما يثبت قابلًا للانكشاف، كما أن النفي لا يستقل عن الوجوه التي تجعل ما ينفى قابلًا للانكشاف بوصفه منفيًا.

وكذلك العلاقة والمقارنة والتصنيف والوصف وسائر الجهات التي ينكشف بها مجال الظهور لا تقوم إلا من خلال انتظامها مع بقية الوجوه، فالعلاقة لا تكون علاقة إلا من حيث تتحدد جهاتها، والمقارنة لا تكون مقارنة إلا من حيث

تنكشف جهات التمايز، والتصنيف لا يكون تصنيفًا إلا من حيث يتحقق ما يصنف بوصفه معينًا ومميزًا ومحددًا وقابلًا للحكم عليه.

ومن هنا لا يكشف اختلاف الوجوه عن تعدد في أصل النظام الواحد، بل يكشف عن اختلاف الوظائف التي ينكشف بها تحقق مجال الظهور في النظام الواحد نفسه. ولا يعني ذلك أن أحد هذه الوجوه ينتج الآخر، أو أن بعضها سابق على بعضها الآخر، بل يعني أن تحقق كل وجه بوصفه وظيفة مخصوصة لا يقوم إلا داخل انتظام واحد يجعل إمكان هذه الوظيفة المخصوصة للوجه ممكنًا، ويجعل تحديد معناها ووظيفتها قائمًا من خلال موقعها داخل هذا الانتظام.

فالوجه لا يستمد تحققه من ذاته منفردًا، بل من الكيفية التي يحضر بها بوصفه وجهًا داخل النظام الواحد الذي يجعل تحققه بهذا المعنى ممكنًا. ولذلك لا تقوم العلاقة بين هذه الوجوه على ترتيب عددي أو تعاقب زمني، ولا على تركيب من أجزاء مستقلة، بل على تلازم بنيوي يتحدد فيه كل وجه من خلال موقعه الوظيفي داخل الانتظام الكلي.

ومن ثم، فإن ما يكشفه التحليل ليس مجرد تعدد في وجوه الظهور، بل وجود انتظام يحفظ لكل وجه خصوصيته دون أن يعزله عن سائر الوجوه أثناء تحققه بنيويًا. فهذا الانتظام لا يجعل اختلاف الوجوه اختلافًا في أنظمة متعددة، ولا يكشف عن استقلالها في أصل النظام الواحد، بل يكشف عن اختلاف الجهات التي ينتظم بها تحقق مجال الظهور في النظام الواحد نفسه.

وبذلك ينكشف أن تحقق مجال الظهور لا يقوم على وجوه منفصلة، بل على نظام يجعل إمكان كل وجه ووظيفته ومعناه قائمًا من خلال انتظامه مع سائر الوجوه. ومن هنا ينتقل التحليل إلى الكشف عما يقتضيه هذا الانتظام من جهة طبيعة تحقق هذا النظام.

4.1 وحدة تحقق الظهور

إذا كان تحقق الظهور لا ينكشف إلا من خلال وجوه متعددة تتحدد بها جهات انكشافه، وكان كل وجه منها لا يقوم مستقلًا عن انتظامه مع سائر الوجوه، فإن هذا الانتظام لا يكشف عن مجرد ترابط بين جهات متعددة، بل يكشف عن وحدة التحقق التي بها يكون تعدد هذه الوجوه ممكنًا أصلًا.

ذلك أن هذه الوجوه لا يمكن فهمها بوصفها تحققات مستقلة تتجمع داخل مجال واحد؛ لأن استقلال كل وجه في أصل تحققه يقتضي إمكان قيامه وانكشافه بمعزل عن النظام الذي يمنحه إمكانه ومعناه ووظيفته، في حين أن التحليل قد كشف أن كل وجه لا يتحقق بوصفه وجهًا مخصوصًا إلا من خلال موقعه داخل الانتظام الذي يتحقق به الظهور نفسه.

وعليه، فإن تعدد وجوه الظهور لا يكشف عن تعدد في أصل التحقق، بل عن اختلاف الجهات التي ينكشف بها تحقق واحد. فالتعيين، والتمييز، والتحديد، والحكم، والإثبات، والنفي، وسائر وجوه الانكشاف، لا تقوم بوصفها تحققات

قائمة بذاتها، بل بوصفها كيفيات مختلفة يتحقق بها الظهور الواحد من جهاته المتعددة.

ومن هنا لا تكون وحدة تحقق الظهور مبدأً مفترضًا قبل التحليل، ولا إضافةً نظريةً إلى ما سبق، بل تنكشف من طبيعة الانتظام ذاته؛ إذ إن النظام الذي يجعل اختلاف الوجوه ممكنًا دون أن يحولها إلى تحققات مستقلة يكشف في الوقت نفسه عن وحدة التحقق الذي تنتظم فيه هذه الوجوه.

فلو كان أصل التحقق متعددًا، لكان اختلاف الوجوه اختلافًا في أصول التحقق نفسها، ولكان كل وجه قائمًا بإمكانه الخاص بمعزل عن غيره؛ أما وقد انكشف أن إمكان كل وجه ومعناه ووظيفته لا يقوم إلا داخل انتظام واحد، فإن اختلافها لا يكون اختلافًا في الأصل، بل اختلافًا في كيفية انكشاف التحقق الواحد.

لذلك فإن الوحدة هنا لا تعني إلغاء تعدد الوجوه، ولا ردّها إلى عنصر واحد ساكن، بل تعني وحدة الكيفية التي يتحقق بها الظهور الواحد في انتظامه؛ أي الوحدة التي تحفظ لكل وجه خصوصيته من جهة، وتمنع انفصاله عن أصل التحقق من جهة أخرى.

وبذلك ينكشف أن الظهور، بما هو تحقق، لا يقوم على تجمع وجوه متعددة، ولا على ترابط بين تحققات مستقلة، بل على كيفية تحقق واحدة ينتظم داخلها تعدد الجهات التي ينكشف بها. ومن هذه الوحدة يبدأ الانتقال إلى الكشف

عن البنية بوصفها الكيفية الداخلية التي يتحقق بها هذا الظهور الواحد وينتظم انكشاف وجوهه.

5.1 انكشاف بنية تحقق الظهور

بعد أن انكشف أن وجوه تحقق الظهور لا تقوم بوصفها جهات مستقلة، وأن انتظامها لا يعود إلى مجرد اقتران بينها، ينتقل التحليل إلى الكشف عن حقيقة هذا الانتظام من حيث هو ما يجعل تحقق هذه الوجوه ممكنًا بوصفها جهات مخصوصة داخل وحدة واحدة.

فإذا كان كل وجه من وجوه الظهور لا يتحقق إلا من خلال انتظام تتحدد فيه خصوصيته، فإن ذلك يكشف أن تخصص كل وجه لا ينفصل عن انتظام التخصصات كلها؛ إذ لا يكتسب أي وجه خصوصيته من ذاته، ولا من وجه آخر منفرد، بل من النظام الذي يجعل خصوصية كل وجه ممكنة أصلًا بالنسبة إلى سائر الوجوه التي تنتظم معه.

وعليه، فإن تخصص كل وجه لا يكون أمرًا قائمًا قبل انتظامه، ولا إضافة تلحق به بعد تحققه، بل ينكشف من خلال التلازم البنيوي الذي يجعل تحقق كل وجه متعيناً من خلال نسبته إلى سائر الوجوه داخل النظام الواحد. فكما أن خصوصية كل وجه لا تقوم بمعزل عن بقية الوجوه، فإن بقية الوجوه لا تقوم إلا ضمن الانتظام نفسه الذي يحدد لكل وجه خصوصيته ووظيفته ومعناه.

ومن هنا لا يكون هذا الانتظام رابطًا خارجيًا يجمع بين وجوه مكتملة قبله، بل هو ما يجعل هذه الوجوه وجوهًا أصلًا، ويجعل لكل منها وظيفة محددة ومعنى مخصوصًا من خلال انتظامه الكلي. فالعلاقة هنا ليست بين وجوه مستقلة ثم تنتظم، بل إن انكشاف الوجوه بوصفها وجوهًا لا يتم إلا داخل الانتظام الذي تتحدد فيه نسبها ووظائفها وإمكان تحققها.

وعند هذا الحد ينكشف أن وحدة الانتظام ليست شيئًا مضافًا إلى الوجوه من خارجها، بل هي نابعة من طبيعة انتظام التخصصات نفسها؛ إذ إن وحدة النظام هي ما يظهر من كون تخصص كل وجه لا يمكن أن يتحقق إلا بوصفه نسبة مخصوصة إلى سائر الوجوه، كما أن هذه النسب لا تنكشف إلا داخل وحدة الانتظام التي تحفظ لكل وجه خصوصيته دون أن تفصله عن الكل.

وهكذا تنكشف البنية لا بوصفها مجموع العلاقات القائمة، ولا بوصفها شيئًا يقع خلف هذه العلاقات، بل بوصفها حقيقة الانتظام الذي يجعل العلاقات علاقات مخصوصة، ويجعل الوجوه وجوهًا متعينة داخل تحقق واحد.

خاتمة الفصل

انتهى هذا الفصل إلى تثبيت الظهور بوصفه المجال البنيوي الذي ينعقد داخله إمكان تحقق ما ينكشف، والكشف عن انتظامه الداخلي الذي تتحدد فيه وجوهه المتعددة بوصفها جهات تحققه.

وقد انكشف أن هذا التحقق لا يقوم على وجوه مستقلة، ولا على علاقات مجتمعة بعد اكتمالها، بل على بنية داخلية ينتظم بها هذا التعدد ضمن تحقق الظهور نفسه. كما انكشف أن البنية لا تُفهم بوصفها نظامًا مجردًا منفصلًا عن تحقق الظهور، بل بوصفها جهة الانتظام الداخلي التي بها تتحدد كيفية تحقق هذا الظهور.

وبذلك يكتمل الكشف عن جهة تحقق الظهور من حيث مجاله، وانتظام وجوهه، ووحدة تحققه، وبنيته الداخلية. غير أن هذا الكشف يثبت جهة الإمكان، دون أن يستنفد السؤال عن لزوم هذا الشرط البنيوي في تحقق الظهور، وهو ما ينتقل إليه التحليل في الفصل التالي للكشف عن ضرورته.

الفصل الثاني

الضرورة

مدخل

انتهى الفصل الأول إلى تثبيت بنية الظهور بوصفها النظام الذي لا يتحقق الظهور إلا داخله. غير أن ثبوت البنية لا يستلزم بعدُ انكشاف لزومها، إذ يبقى السؤال قائمًا: هل تمثل هذه البنية مجرد نظام ينتظم به تحقق الظهور، أم أنها اللزوم الداخلي الذي لا يقوم الظهور إلا به؟

ولهذا يتجه هذا الفصل إلى الكشف عن هذا اللزوم من داخل تحليل الظهور نفسه. ولا يبدأ التحليل من الظهور مباشرة، بل من الجهة التي يمكن أن يُدعى منها إمكان الاستغناء عن البنية، لينكشف أولًا لزوم عدم الاستغناء، ثم ينتقل إلى المستوى الأعم الذي يتناول الظهور نفسه، حتى يكتمل الكشف عن اللزوم الذي يقوم عليه.

وبذلك ينتظم هذا الفصل في مستويين تحليليين متتابعين، ينتهي أولهما إلى الثاني، ولما كان هذا المسار قائمًا على الكشف عن الضرورة من داخل الظهور، كان لا بد أولًا من تحديد المقصود بالضرورة كما يستعملها هذا النسق.

1.2 معنى الضرورة

لا تُفهم الضرورة في هذا النسق بوصفها أمرًا يُضاف إلى الظهور من خارج، ولا بوصفها حكمًا سابقًا عليه، بل بوصفها اللزوم الذي ينكشف من تحليل إمكان الاستغناء وصوره، ومن تحليل الظهور نفسه.

فالسؤال الذي يفتح جهة هذا الكشف ليس سؤالًا عن ثبوت الضرورة ابتداءً، وإنما عن إمكان تحقق الظهور دون ما يقوم عليه انتظامه؛ إذ إن إمكان الاستغناء هو الجهة التي يظهر فيها ما إذا كانت بنية الظهور أمرًا يمكن رفعه مع بقاء الظهور، أو أنها مما يرتبط بتحقق الظهور نفسه.

وعلى هذا الأساس، يبدأ التحليل من صور إمكان الاستغناء التي يمكن تصورها داخل مجال الظهور، لا من أجل الحكم عليها ابتداءً، بل من أجل الكشف عما يلزم عنها، ثم ينتقل إلى تحليل الظهور نفسه بوصفه الأصل الذي تتحدد فيه جهة اللزوم.

وبذلك يكون هذا الفصل متجهًا إلى كشف الضرورة من داخل تحليل الظهور، عبر مستويين متتابعين: يبدأ أحدهما من جهة إمكان الاستغناء، ثم يتسع إلى جهة الظهور نفسه.

2.2 لزوم عدم الاستغناء

إذا كان الكشف عن الضرورة يبدأ من جهة إمكان الاستغناء، فإن التحليل يتجه أولًا إلى بيان ما يمكن أن يُتصور من صور هذا الاستغناء داخل مجال الظهور.

وليس المقصود هنا استقصاء جميع صوره، ولا الحكم عليها ابتداءً، بل الوقوف عند بعض الصور التحليلية التي يظهر فيها معنى الاستغناء، للكشف عما ينكشف من خلالها.

فقد يُتصور الاستغناء بطريق النفي، أي برفع البنية مع افتراض بقاء الظهور قائمًا. غير أن هذا التصور لا يتجه إلى أمر منفصل عن الظهور، بل يتعلق بما إذا كان يمكن للظهور أن يبقى متحققًا بعد نفي النظام الذي تنتظم داخله وجوه انكشافه. ومن هنا يظهر أن النفي نفسه لا يقع إلا بعد تحديد ما يُراد نفيه، وتمييزه، والحكم عليه، وهي جهات لا تتحقق إلا داخل المجال الذي يقوم فيه الظهور.

وقد يُتصور الاستغناء بطريق الانفصال، أي بافتراض إمكان تحقق الظهور خارج البنية التي ينتظم بها. غير أن تصور هذا الانفصال لا يقوم إلا من خلال التمييز بين ما يكون داخل البنية وما يُفترض أنه خارجها، وهذا التمييز نفسه لا ينكشف إلا بواسطة النظام الذي يجعل الظهور قابلًا للتعيين والفهم.

كما قد يُتصور الاستغناء بطريق التجاوز، أي باقتراض إمكان بلوغ جهة لا تعود فيها البنية لازمة لتحقق الظهور.

غير أن التجاوز لا يمكن أن يتحدد بوصفه تجاوزًا إلا بعد تعيين ما يُتجاوز وتمييزه والحكم على علاقته بما بعده، وهذه كلها جهات لا تظهر إلا داخل البنية نفسها التي يُفترض تجاوزها.

وعلى اختلاف هذه الصور، فإنها لا تكشف عن إمكانات متباينة في أصلها، بل تعود جميعًا إلى جهة واحدة؛ إذ إن النفي والانفصال والتجاوز ليست إلا طرقًا مختلفة لتصور إمكان تحقق الظهور مع الاستغناء عن البنية التي ينتظم بها. ومن هنا ينتقل التحليل من صور الاستغناء إلى إمكان الاستغناء نفسه.

فالسؤال الأعم لا يتعلق بصورة معينة من صور الاستغناء، بل بإمكان تحقق الظهور مع رفع ما يقوم عليه انتظامه. فإذا كان تصور أي صورة من صور الاستغناء لا يتم إلا من داخل النظام الذي يجعل التحديد والتمييز والحكم والانكشاف ممكنة، فإن إمكان الاستغناء نفسه يصبح متعلقًا بما لا يمكن تصوره إلا بواسطة ما يُراد الاستغناء عنه.

ومن هذه الجهة ينكشف اللزوم؛ إذ لا تكون البنية أمرًا يمكن رفعه مع بقاء الظهور على حقيقته، بل تكون مما يتحدد به إمكان تحقق الظهور نفسه. فعدم الاستغناء لا ينكشف من إبطال صورة معينة من صوره، بل من انكشاف أن إمكان الاستغناء ذاته لا يقوم إلا داخل البنية التي يكشف التحليل لزومها.

وبذلك ينكشف لزوم عدم الاستغناء بوصفه أول انكشاف للضرورة البنيوية، تمهيدًا للانتقال إلى المستوى الأعم، حيث يتجه التحليل إلى الكشف عن لزوم الظهور نفسه.

3.2 لزوم الظهور

بعد أن انكشف أن إمكان الاستغناء عن البنية لا يظهر إلا داخل النظام الذي يراد الاستغناء عنه، ينتقل التحليل إلى الجهة الأعم، وهي جهة الظهور نفسه؛ إذ لا يعود السؤال متعلقًا بإمكان رفع البنية، بل بما إذا كان الظهور يمكن أن يتحقق بوصفه ظهورًا دون النظام الذي تنتظم به كيفية تحققه.

فالظهور، كما تبين في الفصل الأول، ليس مجرد حضور منكشف أو مكتمل في ذاته، بل هو المجال الذي لا ينفتح بوصفه ظهوراً الا بأقتضاء تحققه من خلال النظام البنيوي، اي بما يقتضيه ذلك من وجوه الانتظام التي تجعله قابلًا للتعيين والتمييز والتحديد والفهم والدلالة وسائر وجوه انتظام البنية في تحقق الظهور. وهذه الوجوه لا تضاف إلى الظهور بعد تحققه، بل هي من كيفية تحققه نفسها؛ إذ بها ينكشف المجال بوصفه ظهوراً.

ومن هنا يتحدد وجه التحليل: فإذا كان الظهور لا يتحقق إلا من خلال الوجوه التي تنتظم بها بنيته، فإن تصور ظهور منفصل عن هذه البنية يقتضي تصور تحقق لا يقوم فيه النظام الذي يجعل انكشافه ممكنًا. غير أن رفع هذا النظام لا

يكشف عن صورة أخرى من الظهور، بل يرفع الكيفية التي بها يتحقق الظهور وينفتح مجال انكشافه.

وعليه، فإن البنية لا تمثل شرطًا يضاف إلى الظهور من خارج، ولا نظامًا يأتي بعد تحققه، بل هي النظام الداخلي الذي يتحقق به الظهور نفسه؛ إذ إن ما يجعله ظاهرًا ليس أمرًا منفصلًا عن ظهوره، بل هو من صميم كيفية تحقق الانتظام الذي به يكون ظاهرًا.

وبذلك يتسع الكشف من جهة إمكان الاستغناء إلى جهة تحقق الظهور نفسه؛ إذ يتبين أن لزوم البنية لا يرجع فقط إلى اعتماد محاولات رفعها عليها، بل إلى أن الظهور ذاته لا ينكشف إلا من خلال النظام الذي تنتظم به كيفية تحققه.

4.2 وحدة اللزوم

بعد انكشاف لزوم البنية من جهة إمكان الاستغناء عنها، ومن جهة تحقق الظهور نفسه، يتبين أن اختلاف جهات التحليل لا يدل على اختلاف في أصل اللزوم، بل على اختلاف في زوايا تحليل أصل واحد ينكشف فيها اللزوم نفسه.

فإمكان الاستغناء لا يظهر إلا داخل النظام الذي يجعل الظهور ممكنًا، كما أن الظهور لا يتحقق إلا داخل النظام الذي تنتظم به كيفية تحققه. ومن ثم، فإن اللزوم المنكشف من الجهتين يعود إلى أصل واحد هو بنية تحقق الظهور نفسها.

وعليه، فالضرورة ليست مجموع لوازم متعددة، ولا أمرًا يضاف إلى الظهور من الخارج، بل هي انكشاف وحدة النظام الداخلي الذي يقوم عليه تحقق الظهور؛ إذ لو افترض زوال هذه البنية، لزال معها ظهور إمكان الاستغناء عنها بوصفه جهةً تحليليةً ممكنة، كما زال معها ظهور إمكان تحقق الظهور نفسه. ولو كانت هاتان الجهتان مستقلتين بنيويًا، لأمكن زوال إحداهما مع بقاء الأخرى، أما كون زوال البنية يؤدي إلى زوالهما معًا، فيكشف أن اللزوم المنكشف من كل جهة ليس لزومًا مستقلًا متوافقًا مع غيره، بل هو لزوم واحد تتعدد جهات انكشافه.

وبذلك يتضح أن تعدد جهات الكشف لا يمثل تعدد الأصول، بل تنوعًا في انكشاف نظام واحد من جهات تحليل مختلفة. وبذلك تكتمل جهة الكشف في هذا الفصل: فالبنية لا تلزم الظهور من حيث أمر خارج عنه، بل من حيث إنها الكيفية التي يتحقق بها مجال الظهور نفسه.

خاتمة الفصل

انكشف في هذا الفصل أن الضرورة ليست أمرًا يضاف إلى الظهور من خارج، بل هي اللزوم الداخلي الذي يتحدد به إمكان تحققه. وقد بدأ الكشف من جهة إمكان الاستغناء، فانكشف أن تصور رفع البنية لا يتم إلا داخل النظام الذي يجعل هذا التصور ممكنًا، ثم اتسع التحليل إلى الظهور نفسه، فانكشف أن تحقق الظهور لا يقوم إلا داخل البنية التي تنتظم بها كيفية ظهوره.

كما تبين أن اختلاف جهات التحليل لا يدل على تعدد في أصل اللزوم، بل يكشف عن وحدة النظام الذي تنتظم فيه جهات الانكشاف المختلفة؛ فاللزوم المنكشف من إمكان الاستغناء، واللزوم المنكشف من تحقق الظهور، يعودان إلى أصل واحد هو بنية تحقق الظهور نفسها.

وبذلك يكتمل الكشف عن الضرورة البنيوية من حيث اللزوم، لينتقل البحث إلى إقامة البرهان على هذا اللزوم والكشف عن نتائجه اللازمة داخل النسق، وهو ما يتجه إليه الفصل التالي.

الفصل الثالث

البرهان

مدخل

انتهى الفصل الثاني إلى انكشاف لزوم بنية الظهور، بعد أن ثبت أنها اللزوم الداخلي الذي لا يتحقق الظهور إلا من خلاله. غير أن كشف اللزوم لا يستنفد جهة البرهان، إذ يبقى السؤال متعلقًا بإمكان تصور قيام ظهور مستقل عن هذه البنية، وهل يمكن أن ينعقد هذا الإمكان أصلًا.

ولهذا لا يتجه البرهان ابتداءً إلى صور الظهور بعد تحققها، بل يتجه إلى الجهة التي يمكن أن يُدعى منها إمكان رفع البنية، وهي إمكان الاستغناء عنها، إذ إن انكشاف امتناع هذا الإمكان يكشف أن كل محاولة للخروج عن البنية لا تقوم إلا ضمنها.

غير أن إثبات استحالة إمكان الاستغناء لا يمثل الغاية النهائية للبرهان، بل يكشف الطريق إلى الأصل الأعم الذي تندرج تحته كل صور الظهور، إذ ينتقل السؤال من إمكان رفع البنية إلى إمكان قيام الظهور نفسه دونها:

هل يمكن أن يقوم شيء يوصف بأنه ظهور دون بنية الظهور التي تجعل ظهوره ممكنًا؟

وعليه، ينتظم البرهان في مستويين مترابطين: يبدأ بإثبات استحالة إمكان الاستغناء عن بنية الظهور، ثم ينتقل إلى إثبات استحالة إمكان قيام الظهور دونها.

1.3 معيار البرهان

لا يقوم البرهان على استقراء صور الظهور أو تتبع نتائج الأفعال، بل يقوم على إثبات الشرط الذي لا يكون الشيء ظهورًا إلا به.

ولهذا لا يتجه البرهان إلى الحكم على نتائج محاولات معينة، ولا إلى نفي صور مخصوصة من الاستغناء، وإنما يتناول بعض صور الاستغناء بوصفها صورًا تحليلية يمكن أن يتخذها هذا الإمكان، وهي: محاولة الانفصال، ومحاولة النفي، ومحاولة التجاوز.

وبعد تحديد هذه الجهة التحليلية، يتجه البرهان إلى تحليل إمكان الاستغناء نفسه من حيث قيامه أصلًا، للكشف عما إذا كان يمكن أن ينعقد مستقلًا عن البنية التي تجعل ظهوره ممكنًا، فإذا ثبت امتناع انعقاده على هذا الوجه، انتقل البرهان

إلى المستوى الأعم، بالبرهنة على أن كل ما يوصف بأنه ظهور لا يقوم إلا ببنية الظهور.

2.3 استحالة إمكان الاستغناء

بعد أن تحدد معيار البرهان، ينتقل البرهان إلى فحص إمكان الاستغناء عن بنية الظهور، عبر تناول بعض صوره التحليلية. وتتمثل بعض هذه الصور التي يمكن أن تتخذها جهة الاستغناء من حيث الإمكان، كالتالي:

أ- محاولة الانفصال

تفترض محاولة الانفصال إمكان قيام فعلٍ معرفي مستقل عن بنية الظهور.

غير أن هذا الافتراض لا ينعقد إلا إذا أمكن تعيين ما يراد الانفصال عنه، وتمييزه، وتحديد معنى الانفصال والعلاقة بين المنفصل وما ينفصل عنه.

ولا تمثل هذه الجهات نتائج تترتب على المحاولة، بل شروط انعقادها؛ إذ لا يمكن أن تنعقد محاولة الانفصال بوصفها فعلًا معرفيًا إلا من خلالها.

وعليه، فإن محاولة الانفصال لا تكشف إمكان قيام فعل معرفي خارج بنية الظهور، بل تكشف أن إمكانها نفسه لا ينعقد إلا من خلالها.

ب- محاولة النفي

تفترض محاولة النفي إمكان رفع بنية الظهور أو إبطال لزومها.

غير أن هذا الافتراض لا ينعقد إلا إذا أمكن تعيين موضوع النفي، وتمييزه، وتحديد معنى النفي المتوجه إليه.

ولا تمثل هذه الجهات نتائج تترتب على المحاولة، بل شروط انعقادها، إذ لا يمكن أن تنعقد محاولة النفي بوصفها فعلًا معرفيًا إلا من خلالها.

وعليه، فإن محاولة النفي لا تكشف إمكان إبطال بنية الظهور، بل تكشف أن إمكانها نفسه لا ينعقد إلا من خلالها.

ج- محاولة التجاوز

تفترض محاولة التجاوز إمكان بلوغ جهة لا تعود فيها بنية الظهور لازمة.

غير أن هذا الافتراض لا ينعقد إلا إذا أمكن تعيين ما يراد تجاوزه، وتمييزه، وتحديد معنى التجاوز والعلاقة بين المتجاوز وما يتجاوزه.

ولا تمثل هذه الجهات نتائج تترتب على المحاولة، بل شروط انعقادها، إذ لا يمكن أن تنعقد محاولة التجاوز بوصفها فعلًا معرفيًا إلا من خلالها.

وعليه، فإن محاولة التجاوز لا تكشف إمكان تخطي بنية الظهور، بل تكشف أن إمكانها نفسه لا ينعقد إلا من خلالها.

وبعد استيفاء تحليل الصور أعلاه، لا يبقى البحث متعلقًا بهذه الصور نفسها، وإنما ينتقل إلى الأصل الذي تقوم عليه جميعها، وهو إمكان الاستغناء من حيث هو إمكان.

فليست هذه المحاولات هي محل البرهان، وإنما هي مدخلٌ للكشف عن الشرط الذي ينعقد به إمكان الاستغناء أصلًا؛ إذ مهما اختلفت صورة الاستغناء، فإنها لا تكون صورةً للاستغناء إلا إذا كان إمكان الاستغناء نفسه قابلًا للانعقاد.

ومن ثم، لا يعود السؤال: هل تنجح هذه الصورة أو تلك؟ بل يصبح السؤال: هل يمكن أن ينعقد إمكان الاستغناء أصلًا مستقلًا عن بنية الظهور؟

فإذا افترض لإمكان الاستغناء إمكانُ انعقادٍ مستقل، فلا بد أولًا أن يصدق عليه أنه إمكانٌ للاستغناء، ولا يصدق عليه ذلك إلا إذا أمكن تعيينه، وتمييزه، وتحديد معناه، وتمييزه عما ليس هو؛ ولا يتحقق شيء من ذلك إلا من خلال بنية الظهور نفسها. وعليه، فإن إمكان الاستغناء لا ينعقد مستقلًا عنها، لأن انعقاده لا يتحقق إلا من خلالها.

وعليه، فإن الاستحالة التي ينتهي إليها البرهان لا تتعلق بصورة مخصوصة من صور الاستغناء، بل تتعلق بإمكان الاستغناء نفسه؛ إذ يستحيل أن ينعقد مستقلًا عن البنية التي تجعل انعقاده ممكنًا.

3.3 استحالة إمكان الظهور

بعد أن انكشف امتناع انعقاد إمكان الاستغناء مستقلًا عن بنية الظهور، لا يبقى البحث متعلقًا بالاستغناء بوصفه صورةً خاصة، بل ينتقل إلى المستوى الأعم الذي تندرج تحته جميع الصور، وهو الظهور نفسه.

ذلك أن إمكان الاستغناء ليس إلا صورةً من صور الظهور؛ فهو لا ينعقد إلا بوصفه إمكانًا متعينًا، متميزًا، محددًا، قابلًا للفهم والدلالة. ومن ثم، فإن ما ثبت فيه لا يختص بهذه الصورة وحدها، بل يكشف عن الشرط الذي يقوم عليه كل ما يمكن أن يصدق عليه أنه ظهور.

وعليه، يصبح السؤال الحاسم:

هل يمكن أن ينعقد أي ظهور مستقلًا عن البنية التي تجعله ممكنًا؟

فإذا افترض لظهورٍ ما إمكانُ انعقادٍ مستقل، فلا بد أولًا أن يصدق عليه أنه ظهور، ولا يصدق عليه ذلك إلا إذا أمكن تعيينه، وتمييزه، وتحديد معناه،

وتمييزه عما ليس هو؛ ولا يتحقق شيء من ذلك إلا من خلال بنية الظهور نفسها. ولا تمثل هذه الجهات نتائج تترتب على الظهور بعد تحققه، بل شروط انعقاده أصلًا، إذ لا يمكن أن ينعقد شيء بوصفه ظهورًا إلا من خلالها.

وعليه، فإن افتراض قيام ظهورٍ مستقل عن بنية الظهور ينقض نفسه؛ لأن انعقاد هذا الافتراض لا يتحقق إلا من خلال البنية التي يفترض الاستقلال عنها.

وبذلك لا تتعلق الاستحالة هنا بصورة مخصوصة من صور الظهور، ولا بنمط معين من أنماطه، بل تتعلق بالظهور من حيث هو ظهور؛ إذ يستحيل أن ينعقد أي ظهور مستقلًا عن البنية التي تجعل انعقاده ممكنًا.

فالنتيجة التي ينتهي إليها البرهان هي:

«إن كلَّ ما يصدق عليه أنه ظهورٌ لا ينعقد إلا من خلال بنية الظهور.»

ولا يتعلق هذا الحكم بموضوع بعينه، ولا بمرتبة مخصوصة من مراتب الظهور، بل يشمل كل ما يمكن أن يصدق عليه أنه ظهور، أيًّا كان نوعه، أو مستواه، أو جهة تحققه؛ لأن البرهان لم ينطلق من موضوع خاص، وإنما انطلق من شرط إمكان الظهور بما هو ظهور، فكان الحكم جارياً على كل ما يندرج تحته بالضرورة.

4.3 طبيعة الاستحالة ووحدتها

بعد انكشاف استحالة إمكان الاستغناء، ثم انكشاف استحالة إمكان الظهور دون بنية الظهور، قد يبدو أن البرهان انتهى إلى استحالتين مستقلتين. غير أن التحليل يكشف خلاف ذلك؛ إذ لا تقوم الاستحالتان على أصلين مختلفين، بل ترجعان إلى أصل واحد.

ذلك أن إمكان الاستغناء لم يكن خارج مجال الظهور حتى يثبت له حكم مستقل، بل كان منذ البداية أحد الأنماط التي يصدق عليها أنها ظهور؛ لأنه لا ينعقد إلا بوصفه متعيناً، ومتميزًا، ومحددًا، وقابلًا للفهم، شأنه شأن كل ما يصدق عليه أنه ظهور. ومن ثم، فإن البرهان الأول لم يكن إلا كشفًا جزئيًا لحكم عام، بينما جاء البرهان الثاني ليكشف الأصل الذي يندرج تحته ذلك الحكم الجزئي.

وعليه، فإن استحالة إمكان الاستغناء ليست استحالة مغايرة لاستحالة إمكان الظهور، بل هي تعين خاص للاستحالة البنيوية نفسها؛ لأن ما ثبت على الأصل يثبت بالضرورة على كل ما يندرج تحته. فمحاولة الاستغناء لم تُحرم من الظهور، بل انعقدت ظهورًا بالفعل، واستهلكت شرط إمكانها أثناء تحققها ظهورًا، قبل أن تبلغ النتيجة التي ادعتها لنفسها؛ إذ استحال أن تكتمل بوصفها استغناءً مستقلًا، لأن تحققها منذ اللحظة الأولى كان قائمًا بالبنية التي أرادت الاستغناء عنها.

وبذلك لا يبقى في هذا الفصل استحالتان متجاورتان، بل استحالة واحدة ذات أصل واحد، ظهرت أولًا في صورة جزئية، ثم انكشف مجالها الكلي. ومن ثم، فإن جميع صور الاستحالة التي يمكن أن تنسب إلى أي موضوع يصدق عليه أنه ظهور، لا ترجع إلى أصول متعددة، بل إلى هذا الأصل البنيوي الواحد؛ إذ إن كل ما يصدق عليه أنه ظهور، لا ينعقد إلا من خلال بنية الظهور، فيكون خروجه عنها ممتنعًا بالضرورة.

وبهذا يكتمل الإغلاق البرهاني النهائي للتأسيس التراجعي؛ إذ لم يعد الحكم متعلقًا بصورة مخصوصة من صور الظهور، ولا بنمط معين من أنماطه، بل انكشف بوصفه حكمًا عامًا يشمل كل ما يصدق عليه أنه ظهور، دون أن يمنع ذلك إمكان التأسيسات الخاصة التي لا تقوم إلا داخل هذه البنية نفسها، لا خارجها.

خاتمة الفصل

وبذلك يكتمل البرهان بإغلاق التأسيس التراجعي؛ إذ لم يعد ممكنًا طلب شرطٍ أسبق من بنية الظهور، ولا تصور قيام ظهورٍ مستقل عنها، لأن كل ما يصدق عليه أنه ظهور لا ينعقد إلا من خلالها، ويستحيل أن يكتمل تحققه خارجها.

غير أن هذا الإغلاق لا يمثل نهاية البحث، ولا غلقًا للفكر أو لإمكانات المعرفة؛ إذ لا يتعلق إلا بجهة التأسيس التراجعي، بينما يفتح في المقابل أفق التوليد

البنيوي. فبعد انكشاف ما يجعل الظهور ممكنًا، ينتقل النسق بالضرورة إلى الكشف عن الكيفية التي يتولد بها الظهور من داخل بنية الظهور نفسها. وهكذا لا يكون اكتمال البرهان نهاية النسق، بل بداية أفقه التوليدي؛ إذ يغدو إغلاق التأسيس التراجعي انفتاحًا على إمكانات التوليد داخل النظام البنيوي الواحد، بما يتيحه من إمكانات غير محددة للظهور، دون أن يخرج شيء منها عن البنية التي تجعل تحققه ممكنًا. ومن هنا يتجه الفصل التالي إلى الكشف عن التوليد البنيوي وقانونه.

الفصل الرابع

التوليد

مدخل

انتهى البرهان إلى الكشف عن أن بنية الظهور هي شرط إمكان الظهور، إذ لا يتحقق ما يوصف بأنه ظهور إلا ضمن النظام البنيوي الذي يجعل إمكانه قائمًا. غير أن انكشاف شرط الإمكان لا يستنفد حقيقة البنية، فإثبات أن الظهور لا يقوم إلا من خلالها لا يكشف بعد عن كيفية تحقق هذا الظهور داخلها.

ومن هنا ينتقل النسق من سؤال شرط إمكان الظهور إلى سؤال فعل توليد الظهور: بمعنى كيف تعمل البنية بوصفها نظامًا حاضرًا في توليد الظهور؟

فالتوليد هنا ليس فعلًا يضاف إلى البنية بعد تحققها، ولا مرحلة منفصلة عن شرط الإمكان، بل هو الوجه الداخلي لتحققها نفسه، إذ إن البنية التي تجعل الظهور ممكنًا هي عينها التي ينتظم بها الظهور نفسه. وعليه، يتجه هذا الفصل إلى الكشف عن آلية التوليد، لا لإثبات ضرورة البنية، بل لبيان كيفية فعلها في إنتاج الظهور مع حفظ وحدتها وانتظامها.

1.4 الإمكان والتوليد

لا يمثل الانتقال من البرهان إلى التوليد انتقالًا من مرحلة كانت فيها البنية مجرد شرط لإمكان الظهور إلى مرحلة أصبحت فيها فعلًا مولدًا له؛ لأن هذا الفصل لا يقوم إلا على مستوى التحليل، لا على مستوى التحقق البنيوي نفسه.

فالبنية التي تجعل الظهور ممكنًا هي عينها البنية التي يتحقق بها هذا الظهور، والتوليد ليس فعلًا يضاف إلى الإمكان بعد اكتماله، بل هو الوجه الداخلي لتحقق الإمكان نفسه. ولذلك فإن الإمكان والتوليد لا يشيران إلى بنيتين أو مستويين منفصلين، وإنما إلى وجهين تحليليين لنظام بنيوي واحد.

وعليه، فإن الكشف عن الإمكان لا يستنفد حقيقة البنية؛ إذ يكشف عن شرط تحققها، بينما يكشف التوليد عن كيفية فعل هذا الشرط في إنتاج وجوه الظهور المختلفة.

2.4 الفاعلية التوليدية للبنية

بعد أن بيّن الفصل الأول أن تحقق الظهور بوصفه انتظامًا بنيويًا لوجوهه، ينتقل التحليل هنا إلى الكشف عن طبيعة هذا الانتظام من جهة فاعليته البنيوية في تحقق الظهور.

فالبنية لا تمثل مجرد شرط لإمكان ظهور متحقق، ولا نظامًا ثابتًا تضاف إليه وجوه الانكشاف بعد تحققها، بل تنكشف بوصفها البنية الحاضرة في تحقق الظهور والفاعلة في انتظامه. إذ لا يكون المتحقق ظاهرًا بوصفه متعينًا أو متميزًا أو محددًا، او غيرها من الوجوه إلا من خلال فعل البنية في الوجه الذي به ينكشف؛ فلا يكون هناك متعين سابق يضاف إليه التعيين، ولا متميز سابق تلحق به صفة التمييز، بل يتحقق ظهوره بهذا الوجه من خلال الفعل البنيوي الذي ينتظم كيفية ظهوره.

ومن هنا ينكشف الطابع الإنتاجي للبنية؛ إذ إن وجوه الظهور ليست نتائج تترتب على تحقق سابق، وإنما هي كيفية تحقق الظهور نفسه من خلال فعل البنية في انتظام وجوهه. ثم يكشف تحليل هذه الفاعلية أن إنتاج الظهور ليس فعلًا منقطعًا، لأن بقاء الظهور قائمًا مشروط باستمرار توليد البنية الذي به يتحقق؛ فزوال هذا الفعل لا يعني فقدان أثر سابق فقط، بل زوال تحقق الظهور بهذا الوجه.

وعليه، فإن استمرارية البنية ليست استمرارًا زمانيًا لفعل مكتمل، بل استمرارًا بنيويًا لفعل البنية الذي يبقى به الظهور متحققًا.

3.4 قانون التوليد

بعد أن انتهى البرهان إلى استحالة قيام أي ظهور خارج بنية الظهور، ينتقل النسق من مرحلة البرهنة إلى الكشف عن القانون البنيوي الذي ينتظم به تحقق الظهور داخلها.

وينكشف القانون الآتي:

"كلُّ ظهورٍ هو تحققٌ مباشرٌ للتوليد، ويظلُّ قائمًا ما دام هذا التوليد قائمًا من خلال بنية الظهور."

ولا يمثل هذا القانون قاعدةً مستنبطةً من تكرار الوقائع، ولا وصفًا لانتظامٍ ملاحظ، ولا مبدأً يُفرض على الظهور من خارجه، بل هو الصياغة الكلية للضرورة التي انتهى إليها البرهان؛ إذ يكشف أن تحقق الظهور وبقاءه ليسا إلا وجهين لاستمرار فعل توليد بنية الظهور نفسها.

وعليه، فإن هذا القانون لا يقرر مجرد اقترانٍ بين الظهور والتوليد، بل يقرر أن التوليد هو الكيفية الوحيدة التي يتحقق بها كل ظهورٍ يمكن أن يصدق عليه أنه ظهور، أيًّا كان نوعه، أو مستواه، أو جهة تحققه.

ومن ثم، لا يبقى السؤال متعلقًا بثبوت القانون، بل بكيفية عمله؛ أي: كيف يعمل هذا التوليد البنيوي في إنتاج الظهور مع حفظ وحدته وانتظامه؟ وهو ما يتجه إليه التحليل في الفقرة الآتية.

4.4 آلية عمل قانون التوليد

بعد انكشاف قانون التوليد بوصفه القانون الذي يتحقق به الظهور، يتجه التحليل هنا إلى بيان آلية عمله؛ أي الكشف عن الكيفية التي يعمل بها من خلال بنية الظهور، بحيث لا يكون التوليد فعلًا يضاف إلى البنية من خارج، ولا حركة تنتج الظهور بعد اكتمالها، بل يكون فعلًا بنيويًا يتحقق من خلاله انتظام فعل البنية في إنتاج الظهور.

فالتوليد لا يقوم على انتقال بين عناصر منفصلة، ولا على إنتاج وجه من وجه آخر داخل أصل البنية، لأن ذلك يفترض أن تكون البنية مؤلفة من مكونات مستقلة تسبق انتظامها. وإنما يقوم على وحدة بنيوية يعمل فيها القانون التوليدي وفق الانتظام الذي يجعل تحقق الوجوه المختلفة للظهور قائمًا بفعل التوليد..

وعليه، فإن الكيفية التوليدية لا تمثل وصفًا خارجيًا لطريقة عمل البنية، كما أن الانتظام ليس نظامًا يضاف إلى القانون بعد تحققه؛ إذ إن عمل القانون لا يتم إلا من خلال الانتظام البنيوي الذي سبق انكشافه في الفصل الأول، بحيث

يتحقق التوليد وفق النظام الذي تنتظم فيه وجوه الظهور، دون أن تكون هذه الوجوه ناتجة بعضها عن بعض.

ومن هذه الجهة، فإن قانون التوليد لا يعمل بوصفه قاعدة مفروضة على البنية من خارج، بل بوصفه القانون الداخلي الذي ينظم فعل البنية في تحقق الظهور؛ إذ إن كل توليد هو تحقق لفعل هذا القانون داخل الانتظام البنيوي، وكل ظهور ناتج عن هذا التوليد هو تحقق لوجه من وجوه الظهور وفق هذا النظام.

أما اختلاف صور التحقق في الفكر والعقل والتصور، فلا يعود إلى اختلاف في القانون التوليدي أو اضطراب في انتظام البنية، بل إلى اختلاف صور تحقق الظهور داخل النظام الواحد، من حيث طبيعة الممارسة، وسرعة الانكشاف، ودرجة التحديد، ومستوى الاستكمال.

وبذلك يتضح أن آلية عمل قانون التوليد لا تتمثل في ترتيب وجوه الظهور أو إنتاج بعضها لبعض، بل في عمل قانون واحد داخل انتظام بنيوي واحد يجعل تحقق الظهور قائمًا بوصفه فعلًا توليديًا، حيث لا يكون القانون شيئًا منفصلًا عن البنية التي يعمل فيها، ولا يكون الانتظام نظامًا مضافًا إلى فعل التوليد، بل يكون عمل القانون داخل هذا الانتظام هو الكيفية التي ينتظم بها إنتاج الظهور نفسه.

5.4 عمومية قانون التوليد

بعد انكشاف قانون التوليد وآلية عمله، ينكشف عمومه بوصفه خاصيةً لازمةً لطبيعته؛ إذ لا يتعلق القانون بظهورٍ معين، ولا بصورةٍ محددة من صور التحقق، بل ينتظم كل تحقق يصدق عليه أنه ظهور داخل بنية الظهور.

وعليه، فإن اختلاف صور الظهور لا يقتضي تعددًا في قوانين التوليد، لأن وحدة القانون لا تقوم على تشابه التحققات، بل على وحدة البنية التي يعمل فيها؛ فكل ظهور متحقق داخل هذه البنية إنما يتحقق وفق القانون التوليدي نفسه.

ولا يعني هذا أن القانون يحدد الظهورات قبل تحققها، أو يحصر صورها في نتائج مسبقة، بل يكشف أن اختلاف التحققات لا يغير من طبيعة القانون الذي ينتظم فعل البنية في إنتاج الظهور. ولذلك فإن كل ما يتحقق داخل مجال الظهور يندرج في قانون التوليد بحكم قيامه داخل البنية التي يعمل بها هذا القانون.

ومن ثم، فإن عمومية القانون ليست عمومية ناتجة عن تعدد الظهورات، بل عن وحدة الفعل البنيوي الذي يتحقق من خلاله كل ظهور؛ ولذلك لا يتعدد القانون بتعدد التحققات، ولا يتغير بتغير صورها، لأنه يتعلق بكيفية عمل البنية في إنتاج الظهور نفسه.

خاتمة الفصل

انكشف في هذا الفصل أن التوليد ليس فعلًا يضاف إلى الظهور بعد تحققه، ولا مبدأً مستقلًا عن البنية التي تجعل إمكانه قائمًا، وإنما هو الوجه الذي تنكشف به البنية من جهة فعلها في تحقق الظهور. كما انكشف أن قانون التوليد لا يعمل بوصفه قاعدة خارجية تحكم الظهور من خارج، بل بوصفه انتظامًا داخليًا يتحقق به استمرار انكشاف الظهور داخل بنية الظهور. وبذلك يكتمل الكشف عن جهة فعل البنية في تحقق الظهور، لا بوصفها شرطًا ساكنًا للإمكان، بل بوصفها نظامًا فاعلًا ينتظم به ظهور ما يمكن أن ينكشف.

غير أن الكشف عن فعل البنية في توليد الظهور لا يستنفد جميع جهات انكشافها، إذ يبقى السؤال متعلقًا بما يظهر في الحد الذي يقدم نفسه بوصفه سابقًا على كل تحقق، أي بما يبدو نقطة بدء لا تحتاج إلى الكشف عن كيفية إمكانها. ومن هنا ينتقل التحليل في الفصل التالي إلى اختبار هذا الحد.

الفصل الخامس

الانعكاس

مدخل

يصل مسار النسق في هذا الفصل إلى نقطة يتغير عندها اتجاه التحليل نفسه؛ إذ لم يعد النظر متعلقًا فقط بما يجعل الظهور ممكنًا، بل بما ينكشف حين نفحص الحدود التي طالما ظهرت للفكر بوصفها بدايات أولى لكل محاولة للفهم.

فبعد أن تتبع التحليل كيفية انعقاد الظهور داخل مجاله، ينتقل النظر إلى ما يبدو سابقًا على كل مساءلة؛ إلى ما يقدم نفسه بوصفه حاضرًا قائمًا يمكن البدء منه. غير أن بلوغ هذا الحد من التحليل لا يفتح سؤالًا جديدًا بقدر ما يكشف تحولًا في طبيعة السؤال ذاته؛ إذ يتجه النظر إلى ما يمنح الفكر انطباعًا بوجود نقطة أولى لا تحتاج هي نفسها إلى الكشف عن كيفية إمكانها.

وعليه، يمثل هذا الفصل انتقالًا في جهة التحليل: من تتبع إمكان تحقق الظهور إلى بلوغ الحد الأقصى، بحيث لا يعود متجهًا إلى ما يظهر فقط، وإنما يدخل في اختبار حدود إمكاناته نفسها.

1.5 المعطى

بعد أن انكشف في مسار النسق أن الظهور لا يتحقق إلا ضمن بنية الظهور، يتجه التحليل إلى ما يبدو في بدايته سابقًا على كل تأسيس، وهو المعطى.

فالمعطى، من حيث هو معطى، يبدو كأنه ما يبدأ منه الفكر دون حاجة إلى تأسيس سابق، إذ يظهر بوصفه حضورًا قائمًا يمكن الانطلاق منه قبل أي تحليل أو تعيين.

غير أن تحليل كونه معطى يكشف أن هذا الحضور لا يكون ممكنًا إلا من خلال الكيفية التي يظهر بها، إذ لا يكون الشيء معطى إلا من حيث يتحقق بوصفه حاضرًا داخل مجال الظهور.

وعليه، فإن المعطى لا يمكن أن يكون نقطة سابقة على بنية الظهور، لأن تحققه بوصفه معطى يفترض أصلًا تحقق البنية التي تجعل ظهوره ممكنًا. فلو فُرض معطى قائم قبل هذه البنية، لما أمكن تحققه بوصفه معطى، لأن ظهوره من حيث هو معطى لا ينعقد إلا من خلال البنية التي تجعل تعيينه ممكنًا.

ومن هنا لا ينكشف المعطى بوصفه أصلًا أوليًا يقوم عليه الظهور، بل بوصفه أحد تعينات الظهور داخل مجاله، إذ إن أوليته المفترضة لا تصبح ممكنة إلا بعد تحقق البنية التي تجعل إمكان كونه أوليًا ممكنًا.

وبذلك ينقلب معنى المعطى: فليس المعطى ما يسبق الظهور ويمنحه إمكانه، بل هو ما لا يتحقق بوصفه معطى إلا من خلال الظهور نفسه، الذي لا تكون إمكانيته قائمة إلا داخل بنية الظهور.

2.5 تحول المؤسس

بعد أن انكشف أن المعطى لا يمكن أن يكون أصلًا سابقًا على الظهور، يتجه التحليل إلى الجهة التي يقوم عليها معنى التأسيس نفسه؛ أي إلى مفهوم المؤسس بوصفه ما يُفترض أنه يمنح البدء إمكانه ويجعل قيام النظام ممكنًا.

فالمؤسس، في التصور الأولي، يبدو بوصفه حدًا سابقًا يقف قبل ما يؤسسه؛ إذ يُفترض وجود أصل مكتمل في ذاته، ومنه يبدأ التأسيس بوصفه انتقالًا من هذا الأصل إلى ما يتأسس عليه.

غير أن تحليل هذا المعنى يكشف أن المؤسس لا يمكن أن ينعقد بهذه الصورة؛ لأن كونه مؤسسًا يفترض أصلًا أن يكون قد تحدد بوصفه مؤسسًا، وأن يكون موقعه ووظيفته قد انكشفا داخل مجال يجعل التحديد والتمييز ممكنين.

وعليه، فإن افتراض مؤسس سابق على بنية الظهور يواجه الإشكال نفسه الذي ظهر في المعطى؛ إذ إن تعينه بوصفه مؤسسًا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال البنية التي تجعل إمكان تعينه وظهوره بهذا الوصف ممكنًا.

ومن هنا لا يعود المؤسس أصلًا قائمًا قبل البنية يمنحها إمكانها من الخارج، بل ينكشف بوصفه تحققًا داخلها؛ إذ إن وظيفة التأسيس نفسها لا تظهر إلا من خلال النظام الذي يجعل معنى التأسيس وموقع المؤسس ممكنين.

وبذلك يتحول معنى المؤسس: فليس المؤسس ما يقف خارج البنية فيمنحها أساسها، بل هو ما يتعين داخل البنية بوصفه لحظة من لحظات تحققها. فالتأسيس لا يبدأ من نقطة مستقلة عن النظام، بل ينكشف بوصفه فعلًا يتحقق داخل النظام الذي يجعل إمكانه قائمًا.

وعند هذا الحد لا يسقط مفهوم المؤسس، بل يتغير موقعه البنيوي؛ إذ لم يعد حدًا سابقًا على ما يؤسس له، بل أصبح جهةً من جهات انكشاف البنية في تحققها.

3.5 انعكاس البنية

بعد أن انكشف في مسار النسق أن الظهور لا يتحقق إلا داخل بنية الظهور، وأن هذه البنية ليست شرطًا يضاف إلى الظهور من خارج، بل ما ينتظم به إمكان تحققه نفسه، يبلغ التحليل حدًا لا يعود فيه متجهًا إلى ما تقوم عليه البنية، بل إلى البنية من حيث حضورها هي.

فإذا كانت كل جهة من جهات الظهور لا تنكشف إلا من خلال النظام البنيوي الذي يجعل تعينها ممكنًا، فإن السؤال لا يعود متعلقًا بما يظهر داخل البنية، ولا بما يتحدد من خلالها، بل بالبنية نفسها من حيث هي حاضرة.

وهنا يظهر الحد الأخير للتحليل: كيف تكون البنية حاضرة في ذاتها؟

فهذا السؤال لا يفترض جهةً تقف خارج البنية فتجعلها موضوعًا لها، لأن تعيين جهة كهذه لا يكون ممكنًا إلا من خلال ما يجعل التعيين نفسه ممكنًا. كما لا يفترض أن تكون البنية شيئًا مكتملًا في ذاته ثم يلحق بها انكشافها بعد ذلك، لأن هذا يفصل بين البنية وحضورها، مع أن كل ما يجعلها بنيةً قابلةً للتعيين لا يظهر إلا في كيفية تحققها نفسها.

وعليه، لا يكون انعكاس البنية رجوعًا إلى ذات قائمة خلفها، ولا انقسامًا بين بنية وشيء يكشفها، بل هو انكشاف أن حضور البنية لا يتحقق إلا من خلال

البنية نفسها، إذ إن كيفية تحققها ليست أمرًا لاحقًا عليها، بل هي الوجه الذي به تكون حاضرة بوصفها بنية.

ومن هنا يتبين أن البنية لا تقف أمام التحليل بوصفها موضوعًا مكتملًا ينتظر الكشف عنه، بل تنكشف بوصفها النظام الذي يتحقق فيه فعل الكشف نفسه. فحين يحاول التحليل بلوغ البنية، لا يصل إلى شيء يقف خلفها أو خارجها، بل ينكشف له أن إمكان الوصول إليها قد تحقق من خلالها أصلًا.

وبذلك لا يكون انعكاس البنية إضافةً إلى ما سبق، ولا مبدأً جديدًا يضاف إلى النظام البنيوي، بل انكشافًا للكيفية التي يكون بها النظام البنيوي حاضرًا في تحقق ذاته، إذ لا تحتاج البنية إلى جهة تمنحها الحضور، لأن حضورها هو نفسه تحققها البنيوي.

وعند هذا الحد يبلغ التحليل نهايته الداخلية، إذ لم يعد يبحث عن شرط سابق للبنية، ولا عن جهة تتجاوزها، بل انكشف أن البنية لا تكون حاضرة إلا من حيث هي النظام الذي يجعل إمكان الحضور نفسه ممكنًا.

خاتمة الفصل

عند هذا الحد لا يتوقف التحليل لأنه استنفد موضوعه، بل لأنه بلغ الموضع الذي تنكشف فيه حدوده الداخلية. فلم يعد ممكنًا البحث عن بداية تسبق

الظهور، ولا عن مؤسس يقوم خارج ما يؤسسه، ولا عن جهة تقف بإزاء البنية لتجعلها موضوعًا مستقلًا للكشف. لقد انكشف أن كل محاولة لتجاوز البنية لا تنعقد إلا من خلالها، وأن كل ما يتقدم بوصفه أصلًا أو بداية أو حضورًا لا يتحقق إلا داخل النظام الذي يجعل إمكان تعينه قائمًا.

وبذلك لا ينتهي النسق إلى إثبات مبدأ جديد، بل إلى انكشاف أن كل مبدأ لا يكون مبدأ إلا من حيث يتحقق داخل البنية، وأن البنية نفسها لا تطلب ما يقوم وراءها، لأنها ليست حدًا يفضي إلى غيره، بل الحد الذي تنتهي عنده إمكانات التجاوز.

وعند هذه النقطة يبلغ التحليل أقصى مداه، إذ لا يبقى أمامه ما يمكن أن يتجاوزه، لأن كل تجاوز مفترض لا يكون ممكنًا إلا بوصفه أحد تعينات البنية نفسها. وهنا يغلق النسق حركته الداخلية، لا بانتهاء البرهان، بل بانكشاف الموضع الذي لا يعود فيه البرهان قادرًا على الخروج عما يجعله ممكنًا.

الخاتمة

إلى هنا تنتهي حركة النسق، لا لأنها بلغت مبدأً يقف وراء الظهور، بل لأنها بلغت الحد الذي ينكشف فيه أن كل مبدأ لا يكون مبدأ إلا داخل المجال الذي يجعل ظهوره ممكنًا.

فلم يعد الظهور ما ينكشف فحسب، بل انكشف بوصفه المجال الذي لا يتحقق الانكشاف إلا من خلاله.

وعند هذا الحد، لا يعود السؤال واقفًا أمام الظهور طالبًا شرطه، بل ينكشف أن السؤال نفسه كان يطلب شرط إمكانه.

وعندها، لم يعد الفكر أصلًا يقف منه النظر، بل ينكشف هو الآخر وجهًا من وجوه الظهور.

فبنية الظهور ليست ما يصل إليها الفكر بعد مساره، وإنما ما كان بها الفكر فكرًا ممكنًا منذ البداية.

الملحق

لا يضيف هذا الملحق مبدأً جديدًا إلى النسق، ولا يعيد البرهنة على ما اكتمل في فصول الكتاب، وإنما يحدد موقع هذا العمل داخل الحقل الفلسفي، من خلال بيان المستوى الذي يبدأ منه اشتغاله.

فقد انطلقت معظم الأنساق الفلسفية من موضوعات محددة؛ كالوجود، أو المعرفة، أو اللغة، أو الوعي، وغيرها ثم بحثت في مبادئ هذه الموضوعات وبنياتها ونتائجها. أما هذا النسق فينطلق من مستوى أسبق، هو مستوى الشرط الذي يجعل الظهور وإمكان التفكير فيه ممكنًا.

ولهذا لا يتمثل اختلافه عن الأنساق الأخرى في أنه يناقضها أو يستبدلها، بل في أنه يعيد تحديد موضع السؤال؛ فهو لا يبحث فقط فيما يظهر للفكر، بل في البنية التي تجعل الظهور والفكر ممكنًا أصلًا.

ومن هنا فإن علاقته بالأنساق الفلسفية الأخرى ليست علاقة إلغاء أو منافسة، بل علاقة اختلاف في مستوى الاشتغال، إذ تظل تلك الأنساق تعمل داخل مجالاتها الخاصة، بينما يتجه هذا النسق إلى بيان المجال البنيوي الذي يجعل إمكان تلك المجالات قائمًا.

ولا يعني ذلك أن النسق يقدم تفسيرًا نهائيًا لكل ما يمكن للفكر أن يتناوله، بل إنه يحدد الحد الذي لا يبدأ عنده أي بحث أو تأسيس من فراغ، وإنما يتحقق دائمًا داخل البنية التي تمنحه إمكانه.

وبذلك يمكن تحديد موقع النسق في صيغة موجزة:

إذا كانت الفلسفة تنظر في ما يظهر، فإن هذا النسق يتجه إلى البنية التي تجعل من الفلسفة وما يظهر لها ممكنين أصلًا.

معجم المصطلحات

المصطلح	التعريف
النسق	البناء الكلي
الظهور	تحقق الانكشاف
مجال الظهور	مجال التحقق
البنية	نظام العلاقات
الوجه	جهة انكشاف
وجوه الظهور	جهات التحقق
الوحدة البنيوية	تحقق واحد
الإمكان	قابلية التحقق
شرط الإمكان	نظام تحقق الإمكان
الضرورة	لزوم بنيوي
الاستغناء	رفع الشرط
الاستحالة	امتناع الإمكان
التجاوز	طلب الخارج
البرهان	ثبوت اللزوم
التوليد	فعل البنية
قانون التوليد	قاعدة الظهور
الفاعلية البنيوية	فعل توليدي
المعطى	تعين ظاهر
المؤسس	جهة تأسيس
انعكاس البنية	حضور البنية

الفهرس

انتهى الكتاب

بِنْيَةُ الظُّهُورِ

بِوَصْفِهَا شَرْطَ إِمْكَانِهِ وَتَوْلِيدِهِ

1 أغسطس 2026 م

17 صَفَر 1448 هـ

١٢٦
م ٣٩٤ مجيد، علي،
بنية الظهور/ علي مجيد . _ ط١ . _ بغداد: دار أوراق، ٢٠٢٦
(٦٦) ص ؛ (١٦،٥ × ٢٣) سم
١ - الشخصية (الظهور) _ فلسفة _ أ _ العنوان

رقم الإيداع ٣٩٠٢ / ٢٠٢٦

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٩٠٢) لسنة ٢٠٢٦

لا يبحث هـذا الكتـاب فـي موضوعٍ فلسفـيٍّ جزئـيٍّ، ولا في نقــدِ تراثٍ سابـقٍ. إنّه محاولةٌ لتحديدِ المستوى البنيويِّ الذي يجعلُ الظهورَ ممكنًا أصلًا.